«QNB»: توقعات بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في قطر إلى 798 مليار ريال في 2013

توقعت مجموعة QNB أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطر بالأسعار الجارية بنسبة 19,8٪ في عام 2012، ومن ثم يرتفع بنسبة 5,4٪ في عام 2013 ليصل إلى 798 مليار ريال حيث سيأخذ القطاع غير النفطي والغاز مكان الصدارة من قطاع النفط والغاز كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

وقالت المجموعة في تقرير حديث صادر عنها مؤخرا ان السيناريو الأساسي يتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 120 دولارا للبرميل خلال عامي 2012ـ13، حيث بلغ متوسط سعر النفط الخام القطري 119 دولارا للبرميل خلال الربع الأول من عام 2012، في حين وصل متوسط السعر إلى 125 دولارا للبرميل خلال شهر مارس الماضي، ونظرا للتذبذبات في أسعار النفط مؤخرا، فإنه من المهم الأخذ في الاعتبار تأثير مختلف سيناريوهات أسعار النفط على توقعاتنا.

وقال التقرير انه في حال تراجعت أسعار النفط إلى ما دون مستوى 110 دولارات للبرميل

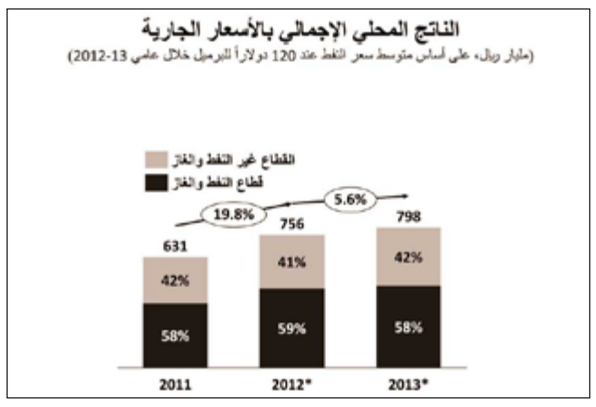

خلال عام 2013، فإن الناتج المحلي الإجمالي لقطر من المتوقع أن ينخفض بنسبة 1,3٪، وعلى العكس، إذا ارتفعت أسعار النفط من 120 دولارا للبرميل في عام 2012 إلى 130 دولارا للبرميل في عام 2013، فعندها سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في قطر بنسبة 12,2٪، وهو ما يمثل أكثر من ضعف توقعات النمو في السيناريو الأساسي والذي يفترض أن يصل متوسط سعر النفط خلال عامي 2012ـ13 إلى 120 دولارا للبرميل.

وحسب السيناريو الأساسي، تتوقع مجموعة QNB أن يمثل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز 59٪ من الناتج المحلي الإجمالي الكلي خلال عام 2012، مقارنة مع حصة بلغت 58٪ خلال عام 2011، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج، أما في عام 2013، فستتراجع حصة قطاع النفط والغاز إلى 58٪، حيث تتوقع مجموعة QNB أن تستقر الأسعار ومعدلات الإنتاج في هذا القطاع بينما يحقق القطاع غير النفطي والغاز نموا قويا.

وبالنسبة لقطاع النفط والغاز، يتوقع التقرير ان يكون عام 2012 أول عام يشهد وصول إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى طاقته الإنتاجية القصوى عند 77 مليون طن سنويا، وهو ما يمثل ارتفاعا في الإنتاج بنسبة 16٪ عن مستويات عام 2011، كما أن مشروع اللؤلؤة الضخم لتحويل الغاز إلى سوائل سيصل إلى طاقته الإنتاجية الجديدة خلال عام 2012 والتي تبلغ متوسط 139 ألف برميل يوميا، وهو ما سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 126٪، لترتفع بعد ذلك بنسبة 25٪ خلال عام 2013، كما أن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي الخام لعمليات إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى سوائل ستؤدي إلى زيادة انتاج المكثفات بنسبة 24٪ لتصل إلى متوسط 805 آلاف برميل يوميا خلال عامي 2012ـ13.

ومن ثم، فإن هذه الزيادات في الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، والتي ترتبط بقوة مع أسعار منتجات النفط والغاز القطرية مثل الغاز الطبيعي المسال، ستؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز بمعدل 23٪ خلال عام 2012، حيث سيكون ارتفاع الإنتاج هو العامل الرئيسي في هذا النمو، ونظرا لعدم وجود خطط لتدشين مشاريع ضخمة جديدة في قطاع النفط والغاز خلال عام 2013، فإن توقعات النمو ستكون معتدلة عند 3,6٪، ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز إلى 465 مليار ريال.

كم يبلغ إنتاج نفط «أوبيك»؟ سؤال واحد وإجابات متعددة

لندن ـ رويترز: ليس من السهل الوقوف على بيانات إنتاج أوبيك من النفط الخام. اسأل أوبيك نفسها ولن تحصل على إجابتين متماثلتين.

ونظرا لأن أوبيك تسهم بالجانب الأكبر من صادرات النفط العالمية فإن المستوى الدقيق لإنتاجها هو معلومة حيوية بالنسبة للتجار والمستهلكين والحكومات.

والمشكلة هي أن العثور على ذلك الرقم ليس بالمهمة اليسيرة نظرا لندرة المعلومات الرسمية الفورية.

ويوم الخميس الماضي عمدت منظمة البلدان المصدرة للبترول وللمرة الأولى في أكثر من عشر سنوات إلى نشر أرقام الإنتاج كما وردت إلى الأمانة العامة للمنظمة في ڤيينا من جانب الدول الأعضاء.

ولسنوات استخدمت أوبيك أرقاما من مصادر ثانوية لمراقبة إنتاجها بعد نزاعات سابقة بشأن أرقام الإنتاج لأعضائها.

وتضمن تقرير الخميس تلك الأرقام أيضا. وبين المجموعتين فروق واضحة.

وقال الاستشاري لدى كيه.بي.سي لاقتصادات الطاقة ساموبل سيتشوك «إنه يسلط الضوء على ضرورة الاستمرار في طرح الأسئلة عن سبب الاختلاف في تلك الأرقام.

وتابع قائلا: «أنا مندهش أن تتخذ الأمانة العامة لأوبيك تلك الخطوة التي ستبرز حقائق لا تبعث على الارتياح بالنسبة لبعض الدول الأعضاء».

وتضع تقديرات المصادر الثانوية بما فيها استشاريون ووسائل إعلام مهتمة بالصناعة إنتاج أوبيك في مارس عند 31,31 مليون برميل يوميا ارتفاعا من فبراير وبزيادة 1,31 مليون برميل يوميا فوق هدف أوبيك نفسها رغم تراجع الإنتاج الإيراني.

وبيانات مارس من الدول الأعضاء غير كاملة لأن الجزائر والإكوادر لم تقدما أرقاما.

وبالنسبة لفبراير فإن أرقام الدول الأعضاء تضع إنتاج أوبيك عند 32,11 مليون برميل يوميا متجاوزا المستوى المستخلص من المصادر الثانوية بنحو مليون برميل يوميا.

وتظهر أرقام مارس وجهات نظر متناقضة بأثر تشديد العقوبات على إنتاج إيران.

فقد تراجع الإنتاج الإيراني في مارس إلى 3,35 ملايين برميل يوميا حسبما تفيد المصادر الثانوية.

لكن بحسب أرقام أوبيك قالت إيران إن إنتاجها استقر دون تغيير في مارس عند 3,76 ملايين برميل يوميا وارتفع منذ مطلع 2012 مما ينفي عمليا أن يكون المعروض قد تراجع.

وتظهر الأرقام أيضا اختلافا بين بعض المزاعم القديمة بشأن الإنتاج من جانب أعضاء أوبيك وتقديرات المصادر الثانوية.

وعلى سبيل المثال أبلغت ڤنزويلا أوبيك بأنها ضخت 3,82 ملايين برميل يوميا في مارس في حين تقدر المصادر الثانوية حجم الإنتاج بواقع 2,38 مليون برميل يوميا.

وتقول كراكاس إن إنتاجها قد تعافى من آثار إضراب بشركة النفط الوطنية بي.دي.في.اس.ايه في أواخر 2002 وأوائل 2003 وهو ما يشكك فيه بعض المحللين.

وبحسب أرقام أوبيك أعلنت الكويت أن إنتاجها يتجاوز الثلاثة ملايين برميل يوميا وهو رقم أعلى من تقديرات أخرى كثيرة.

الأميركي جيم يونغ كيم ينتخب غداً رئيساً للبنك الدولي ما لم تحدث مفاجأة

واشنطن ـ أ.ف.پ: سيختار البنك الدولي غدا اذا لم تحدث مفاجأة في اللحظة الاخيرة، المرشح الاميركي جيم يونغ كيم رئيسا له مما يبقي سيطرة الولايات المتحدة على هذا المنصب.

وقال روجيريو ستودارت ممثل البرازيل في البنك الدولي ان مجلس الادارة الهيئة المكلفة بالاختيار بين احد مرشحين اثنين، سيحسم هذا الامر غدا.

وللمرة الاولى يواجه المرشح الاميركي منافسة هي وزيرة المالية النيجيرية نغوزي اوكونجو ايوالا (57 عاما) التي عملت 25 عاما في البنك الدولي.

واعلن الاقتصادي الكولومبي خوسيه انطونيو اوكامبو (59 عاما) الجمعة الماضي سحب ترشيحه لرئاسة البنك الدولي واعلن دعمه لترشيح وزيرة المالية النيجيرية.

وكتب وزير الاقتصاد الكولومبي السابق في بيان انه يأسف لأن «المنافسة» اصبحت «سياسية» بدلا من ان تعتمد على «كفاءات المرشحين».

وقال «مع اقتراب المرحلة الاخيرة من العملية، من الواضح انها لا تتحول الى منافسة تعتمد على كفاءات المرشحين بل الى عملية ترتدي طابعا سياسيا».

ولا تبدو المنافسة حامية، فكيم الطبيب البالغ من العمر 52 عاما سيعين بالتوافق بدعم من ممثلي الولايات المتحدة واليابان وكندا في مجلس المديرين، قبل ان يحصل على موافقة الاوروبيين.

وهذه الكتلة تشكل مجتمعة 60٪ من الاصوات، لذلك لا يسمح للممثلين الآخرين سوى بالانضمام الى هذا «التوافق» او المطالبة بتصويت سيكون خاسرا بالتأكيد.

وبهذه الطريقة تتقاسم الولايات المتحدة واوروبا منذ 1946 وبموجب اتفاق ضمني رئاسة البنك الدولي والادارة العامة لصندوق النقد الدولي.

وهذا «التقليد» مستمر مع ان اوكونجو ايوالا تجد انه «قديم منذ ستين عاما».

وقال الاقتصادي اوري دادوس الذي عمل في الماضي في البنك الدولي والمؤيد للوزيرة النيجيرية «من قبل عندما لم يكن هناك سوى مرشح واحد كان لاختيار رئيس الولايات المتحدة 99٪ من القرار وللكفاءة 1٪».

واضاف الخبير نفسه الذي كان يتحدث لوكالة «فرانس برس» ان «الكفاءة باتت اهم لكنها لم تصبح اساسية» حتى اليوم.

بريطانيا تحتفظ بتصنيفها الائتماني الممتاز

لندن ـ د.ب.أ: أعلنت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني احتفاظ بريطانيا بالتصنيف الائتماني (AAA) وهو افضل تصنيف ائتماني في العالم. وذكرت المؤسسة ان تصنيف بريطانيا لا يواجه خطر التغيير، مضيفة ان التوقعات الخاصة بديون بريطانيا تظل «مستقرة». وقالت «ستاندرد آند بورز» في تبريرها للتصنيف الائتماني الممتاز لبريطانيا ان بريطانيا العظمى تمتلك اقتصادا مزدهرا ومنفتحا ومتنوعا ويحظى بدعم المؤسسات السياسية الفعالة بحيث تستطيع التحرك بسرعة لمواجهة اي تحديات اقتصادية.

إيرادات السياحة الداخلية في الصين في الربع الأول تتجاوز 100 مليار دولار

بكين ـ أ.ش.أ: أعلنت مصلحة الدولة للسياحة في الصين ان ايرادات السياحة الداخلية الصينية حققت في الربع الأول من العام الحالي 102,67 مليار دولار.

وقال شاو تشي وي مدير المصلحة الصينية ان عدد السياح في السوق السياحية المحلية في الربع الأول من العام وصل الى 875 مليون شخص، بزيادة 15,1٪ على اساس سنوي، موضحا ان قطاع السياحة يلعب دورا هاما في الاقتصاد الصيني من حيث توسيع الطلب الداخلي وزيادة الاستهلاك وإيجاد مزيد من فرص العمل ورفع مستوى وجودة معيشة المواطنين.

وأضاف المسؤول ان الاحصاءات اشارت الى ان حجم السوق السياحية تجاوز 2,6 مليار شخص مرة في العام الفائت، بينما ان الاستهلاك السياحي شكل 9,4٪ من مجمل استهلاك المواطنين الصينيين.

تزايد حالات الانتحار في إيطاليا بسبب الأزمة الاقتصادية

البرتغال أول دولة بمنطقة اليورو تصدق على الاتفاق المالي

لشبونة ـ د.ب.أ: أصبحت البرتغال التي تطبق برنامج إنقاذ أول دولة في منطقة اليورو تصدق الجمعة على معاهدة الاتحاد الأوروبي لضبط الموازنة التي يطلق عليها «الاتفاق المالي».

وتمت الموافقة على الاتفاق ـ الذي يزيد العقوبات على تلك الدول التي تسجل مستويات مرتفعة من العجز والديون ـ بتأييد الائتلاف المحافظ الحاكم الذي يحتل 132 مقعدا في البرلمان والحزب الاشتراكي المعارض الرئيسي الذي يشغل 74 مقعدا في البرلمان.

وفي حين صوت ضده ثلاثة أحزاب من أقصى اليسار تحتل 24 مقعدا في البرلمان مطالبين بطرح المعاهدة للاستفتاء.

وسيتم تطبيق الاتفاق كضمان للحوكمة الجيدة والقوية، حسبما قال رئيس الوزراء بيدرو باسوس كويلو الذي حصلت بلاده على حزمة إنقاذ قيمتها 78 مليار يورو (102 مليار دولار) من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

وأصبحت البرتغال ثالث دولة بمنطقة اليورو يتم إنقاذها ماليا بعد اليونان وايرلندا.

ووقع على الاتفاق المالي الذي نظمت ألمانيا حملة تأييد شديدة له 25 دولة من أصل 27 دولة عضو بالاتحاد الأوروبي في قمة عقدت في مارس.

ومن المقرر أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ العام القادم إذا صادقت عليه 12 دولة من الموقعين عليه.

وسيتم منع تلك الدول التي لن تصادق عليه من الحصول على أي برامج إنقاذ من منطقة اليورو في المستقبل.

لكن المرشح الاشتراكي فرانسوا هولاند الأوفر حظا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية انتقد الاتفاق لتركيزه بشكل كبير للغاية على إجراءات التقشف وتعهد بالتفاوض من جديد على نص أكثر ميلا لتحقيق نمو اقتصادي مع شركاء الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت الراهن، كانت الابتكارات الرئيسية للاتفاق هو شرط الالتزام بميزانية متوازنة مع فرض إجراءات تصحيحية تلقائية في حالة الإسراف في الإنفاق وشروط لمنح محكمة العدل الأوروبية دورا رقابيا على تطبيق القواعد الجديدة.

ويجعل من الأسهل فرض عقوبات على المنتهكين لقواعد الموازنة المنضبطة، لكن سيتم تطبيقها فقط على منطقة اليورو المؤلفة من 17 دولة.

رفضت بريطانيا التوقيع عليه بعد أن عجزت عن ضمان الانسحاب أو الحصول على حق النقض (الڤيتو) بشأن لائحة الاتحاد الأوروبي للشؤون المالية، بينما ظلت جمهورية التشيك خارجة للمعارضة المحلية على الاتفاق.

وخلال جدل برلماني بدأ في لشبونة الخميس، انتقدت آنا دراجو من التكتل اليساري بشدة المعاهدة باعتبارها «عقدا لقتل النموذج الاجتماعي الأوروبي».

وقال النائب الشيوعي بيرناردينو سواريس إنه «اعتداء عنيف على السيادة الوطنية».

وأعطى الاشتراكيون موافقة متحفظة على المعاهدة منتقدين السياسات التقشفية للحكومة التي رحب بها الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، قالت منظمة تمثل حقوق دافعي الضرائب الإيطاليين أمس الأول إن الأزمة الاقتصادية الإيطالية وإجراءات التقشف الأخيرة التي تطبقها الحكومة مثل زيادة الضرائب دفعت الكثير من المواطنين للانتحار.

وقدمت منظمة «فدركونتريبونتي» أمس الأول بشكل رسمي طلبا للإدعاء في روما لفتح تحقيق في 18 حالة انتحار «على الأقل» منذ بداية العام.

وقالت المنظمة إن معظم الضحايا من المناطق الشمالية لإيطاليا حيث يوجد الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد البلاد.

وتستشهد المنظمة ببيانات مثل أولئك الموجودين في مدينة جنوى الساحلية في شمال غرب البلاد حيث زاد عدد حالات الانتحار بنسبة 5٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال رئيس المنظمة كارميلو فينوكشيارو في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الإيطالية (أنسا) إن المنظمة تريد تحقيقا لمعرفة ما إذا كان أولئك الذين «يفترض أن يمنعوا مثل هذه المذبحة الاجتماعية لا يقومون بواجبهم». واتهم رئيس الوزراء ماريو مونتي وحكومته التكنوقراط بأنها «لم تنفذ في تلك الشهور سوى زيادة الضرائب، ولا شيء آخر».

تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات المالية المرخصة من هيئة سوق المال السعودية

الرياض ـ يو.بي.آي: أصدرت هيئة سوق المال السعودية قرارا بتطبيق معايير ومتطلبات حوكمة الشركات بشكل تدريجي على الأشخاص المرخص لهم بدءا من مطلع العام الحالي سعيا منها لتحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح لدى شركات قطاع أعمال الأوراق المالية وتعزيز أداء أنشطتها المختلفة بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق وزيادة الثقة فيها.

وقال رئيس مجلس هيئة السوق المالية عبدالرحمن التويجري في تصريح أمس أن الهيئة تعمل بجدية نحو إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات ورفع مستوى الشفافية والإفصاح لدى جميع الشركات العاملة في السوق المالية السعودية بوصفها إحدى الآليات المهمة التي تقيس مدى انتظام وكفاءة السوق المالية.

اجتماع لاستكمال التعرفة الجمركية العربية الموحدة استعداداً لقيام الاتحاد الجمركي

القاهرة ـ كونا: عقدت (اللجنة العربية للتعرفة الجمركية الموحدة) اجتماعا لها أمس بمقر جامعة الدول العربية برئاسة المملكة العربية السعودية ومشاركة ممثلي قطاع الجمارك في الدول العربية الأعضاء بالجامعة.

وقال رئيس اللجنة المستشار من ادارة الجمارك السعودية التابعة لوزارة المالية عبدالعزيز المغيرة في تصريح للصحافيين ان اللجنة ناقشت استكمال الفصول الخاصة بجداول التعرفة الجمركية الخاصة بالسلع المتبادلة بين الدول العربية والعالم الخارجي.

وأضاف المغيرة ان الاجتماع ركز أيضا على الفصول المتعلقة بالملابس الجاهزة والمنسوجات والزجاج والرخام والبلاط ومواد البناء والنظارات والساعات والأدوات الموسيقية والأسلحة والأثاث.

الاحتجاجات على الخصخصة في الأردن تخيف المستثمرين

عمان ـ رويترز: خلال اجتماع في القصر الملكي الشهر الماضي لم يخف العاهل الأردني الملك عبدالله استياءه من المسؤولين الأردنيين بينما كان يستمع إلى سيل من الشكاوى من مستثمرين أجانب.

وكان من بين المستثمرين المحبطين شركة المعبر العقارية ومقرها أبوظبي التي تعرضت خططها لبناء منتجع في جبال الجرانيت المحيطة بمدينة العقبة المطلة على البحر الأحمر لانتقادات من قبل سياسيين محافظين وزعماء عشائر.

ويزعم المنتقدون أن عملية استحواذ بقيمة 500 مليون دولار على اراضي المشروع شابها الفساد وتمثل نهبا للثروة الوطنية بأسعار بخسة.

وذهب المديرون الغاضبون للشركة المملوكة جزئيا للأسرة الحاكمة لإمارة أبوظبي إلى حد إبلاغ الملك خلال اجتماع خاص في فبراير بأنهم على استعداد للتخلي عن المشروع حسبما قال مديرون تنفيذيون في القطاع على معرفة بالأمر.

وقال العضو المنتدب للشركة يوسف النويس في فبراير «يهدف مشروع مرسى زايد إلى إقامة معلم اقتصادي وسياحي في العقبة.. والشائعات حول فساد شاب الاتفاق تضر بالشركة. الاتفاق مع الأردن يتسم بالوضوح والشفافية».

وكانت الأجواء المتوترة في القصر الملكي أبعد ما تكون عن التفاؤل الذي ساد دوائر رجال الأعمال قبل سنوات قليلة.

ففي مستهل العقد الماضي بدأ الأردن في تطبيق سلسلة من سياسات تحرير الاقتصاد الأمر الذي جعل البلاد نموذجا للإصلاحات التي يوجهها صندوق النقد الدولي.

وسعى الأردن لاجتذاب المستثمرين الأجانب من أجل توفير فرص العمل والحصول على العملة الصعبة.

وبيعت حصص كبيرة في الشركات الحكومية لعدة مستثمرين من بينهم صندوق الثروة السيادية لسلطنة بروناي وفرانس تليكوم ولافارج للأسمنت وبوتاش كورب أوف ساسكاتشوان الكندية.

لكن انتفاضات الربيع العربي التي اندلعت العام الماضي قوت شوكة معارضي الاصلاحات وتحولت معارضتهم إلى تحركات واسعة ضد السياسات الاقتصادية التي تهدف لدعم القطاع الخاص.

وطالب نواب البرلمان ونشطاء النقابات وزعماء العشائر بعدة مطالب من بينها إعادة التفاوض على اتفاقات الخصخصة بهدف استعادة مليارات الدولارات التي قالوا إن الدولة خسرتها وإعادة شراء حصص أغلبية في بعض الشركات.

وكانت الاحتجاجات أقوى بين عشائر الضفة الشرقية لنهر الأردن التي كان أفرادها يحصلون بسهولة على وظائف في الشركات المملوكة للدولة قبل انطلاق عمليات الخصخصة ولم يعد بإمكانهم التعويل على هذه الميزة في ظل الإدارات الجديدة لهذه الشركات.

وعارض بعض المسؤولين في الدولة أيضا هذه الإصلاحات لأنها تقضي على مصدر رئيسي لنفوذ البيروقراطية.

من جانبه قال النائب في البرلمان الأردني أحمد الشقران عن المنطقة الجنوبية الفقيرة «هدفنا هو استعادة السيطرة على ثروتنا الوطنية. الفوسفات هو نفط الأردن والخصخصة لصالح طرف محدد تمنحه احتكارا كاملا».

ورأس الشقران لجنة برلمانية أوصت بإبطال بيع 37٪ من شركة مناجم الفوسفات الأردنية إلى بروناي عام 2006 وطالبت بإحالة الوزراء المشاركين في عملية البيع إلى المدعي العام على أساس اتهامات بالفساد. ويستطيع الإصلاحيون الاقتصاديون في الأردن أن يشيروا إلى نجاحات سياساتهم، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 7٪ سنويا على مدى خمس سنوات حتى 2008 قبل حدوث الأزمة المالية العالمية وهذه وتيرة أسرع بثلاث نقاط مئوية تقريبا عن معدلات النمو في السنوات الخمسة السابقة.

ويقول مسؤولون سابقون إن برنامج الخصخصة جلب أكثر من 1,7 مليار دينار (2,4 مليار دولار) لخزائن الدولة وخفف مشكلة الدين الخارجي وحسن الأوضاع المالية لبعض الشركات التي شملها، لكن الحكومة تجد صعوبة في تقديم هذه الحجج.

فالإدارات الأردنية عادة لم تظهر رغبة تذكر في مواجهة العشائر التي تشكل عصب التأييد الشعبي للحكومة والتي يشكل أفرادها جزءا كبيرا من العاملين في الأجهزة الأمنية القوية.

وردد رئيس الوزراء عون الخصاونة ـ الذي عينه الملك في أكتوبر في رد فعل على الاحتجاجات الشعبية على الفساد والضغوط من أجل تنفيذ إصلاحات ديموقراطية ـ بعض الانتقادات لبرنامج الخصخصة.

وقال الخصاونة لأعضاء مجلس النواب الغاضبين خلال واحدة من الجلسات البرلمانية العديدة التي ناقشت مسألة الخصخصة منذ نهاية العام الماضي إن الحكومة ستراجع الاتفاقات مع احتمال إعادة شراء بعض الأصول. وأوقفت الحكومة التي تواجه اعتصامات يومية من عمال الشركات الحكومية ومطالب برفع الأجور صفقات الخصخصة التي تعتقد أنها قد تذكي المعارضة.

ويقول مديرون تنفيذيون في الصناعة إن خطة عمرها عشرة أعوام لبيع شركة البريد الأردني والتي أثارت اهتمام مشترين في المنطقة ألغيت في الوقت الراهن. وتراجعت الحكومة أيضا عن استدراج شركات أجنبية لبناء وتشغيل ميناء جديد. ولا تزال بعض عمليات تحرير الاقتصاد جارية ومن بينها تحرير واردات المنتجات النفطية بعد إنهاء احتكار شركة التكرير الوحيدة في البلاد، لكن الأردن قلص قائمة رسمية من ست شركات تأهلت للقيام بهذه المهمة إلى ثلاثة فقط. وجمدت السلطات خططا لإطلاق مشروعات شراكة مع القطاع الخاص بمليارات الدولارات كانت ستمكن شركات خاصة من المشاركة في تشييد البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة.

واتسعت رقعة الاحتجاجات الشعبية لتصل حتى إلى شركات ليس لها صلة مباشرة ببرنامج الخصخصة. ونظم السكان اعتصامات أمام مصنع تشغله شركة الأسمنت العربية وهي شركة سعودية في بلدة القطرانة بجنوب الأردن للمطالبة بفرص العمل باعتبارها حقا اجتماعيا.

ودعا بعض أعضاء مجلس النواب إلى زيادة الضرائب على قطاع الاتصالات الذي تهيمن عليه شركات اجنبية مثل فرانس تليكوم وزين الكويتية وشركة الاتصالات البحرينية.

وليس من الواضح إن كان المقترح سيلقى آذانا صاغية لكنه ساهم في تثبيط معنويات الشركات. وبصورة ما لا يزال الأردن جذابا للمستثمرين من القطاع الخاص، فمعظم السكان البالغ عددهم نحو ستة ملايين نسمة من الشباب وتشهد المملكة نموا سكانيا سريعا.

ويمثل الأردن قاعدة مهمة لممارسة الأعمال في العراق حيث تتسارع عملية إعادة الإعمار بعد الحرب.

لكن الاحتجاجات الشعبية ضد الشركات الخاصة بدأت تؤثر على الاستثمار بوضوح. فعلى سبيل المثال علقت مجموعة عامر جروب المصرية المتخصصة في تطوير وتشغيل المنتجعات خططها لإقامة منتجعات في منطقة البحر الميت في الأردن وفقا لما قاله مسؤولون في قطاع الاستثمار. وأحجمت الحكومة عن الدفاع عن صبيح المصري أحد كبار رجال الأعمال في البلاد والذي لديه أعمال في مجالات السياحة والخدمات المصرفية والزراعة ما دفعه إلى وقف مشاريع جديدة في منطقة وادي رم الجنوبية. وقال مسؤولون تنفيذيون يعملون مع المصري انه بعد ارتفاع قيمة بعض حيازاته من الأراضي هناك سعت السلطات لإعادة التفاوض على عقود الإيجار وعزت ذلك إلى احتجاجات من وجهاء المجتمع المحلي.

وقالت المحامية لانا علمات من شركة التجمع القانوني للأعمال ومقرها عمان «لا تتمتع أي من صفقات الخصخصة الكبيرة التي أبرمت في العقد الماضي بأي يقين قانوني الآن بسبب قدرة البرلمان على المطالبة بإبطال هذه الصفقات وهذا يدفع المستثمرين الجدد لتوخي الحذر الشديد».